تحسين مناخ الاستثمار في العراق

د. واثق طه محمد

ينتهج العراق سياسة اقتصادية منفتحة على اقتصاد السوق ويعمل على تشجيع القطاع الخاص واعطاء المستثمرين فرصاً واسعة لتوظيف رؤوس اموالهم في مشاريع تساهم في اعادة بناء البلاد وجاء سعي العراق لاكتساب العضوية في منظمة التجارة العالمية منسجماً مع هذه التوجهات .

ان من ضمن التحولات الاقتصادية في العراق تخفيض التعرفة الكمركية واصدار قانون الاستثمار الاجنبي واصلاح وتطوير النظام المصرفي وقوانين اخرى تتعلق بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية والصحة النباتية والحيوانية وغيرها من الاصلاحات ذات العلاقة بالتوجه الجديد التي ستضمن فرصة اكبر لتوسيع التعامل التجاري وتنمية النشاط الاقتصادي في العراق .

يعاني العراق من ضعف المناخ الاستثماري وان تباين مجالات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ناتج من اختلاف الاجراءات على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية ومدى تحسين الاطار التشريعي على مستوى القوانين والقرارات الاقتصادية واعتماد برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي والمالي والقانوني وخلق استقرار في السياسة الاقتصادية الكلية واصدار قوانين حديثة في مجال تحسين مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي المباشر وغير المباشرلتصحيح الخلل وتحقيق الاستقرار في السياسة الاقتصادية وخاصة منها ما يتعلق بالعجز المالي والتجاري والتحكم في نسبة التضخم وبناء الاطار المؤسسي المتمثل في اصدار او تحديث قوانين الاستثمار وحماية الملكية الفردية والفكرية واصدار قوانين المنافسة وتحرير التجارة ورأس المال وتم دعم ستراتيجية الترويج للاستثمار عن طريق تنسيق السياسات في مجالات الترويج الاعلامي والاعلاني وخدمة المستثمر والمحافظة على دعم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل توفير الدول للخدمات الحكومية المتمثلة في الامن والتعليم والصحة وتوفير البنية التحتية من طرق واتصالات وكهرباء وماء وغيرها لتكون الدولة امام مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة لان المستثمر الاجنبي عندما يقدم على اتخاذ قرار الاستثمار يضع في اولوياته الاستقرار السياسي والامني ومدى ملائمة القوانين المتعلقة بالاستثمار لتوجهاته الاستثمارية والسياسة الضريبية ومدى الاعفاءات الممنوحة والاستقرار الاقتصادي النقدي والمالي وسعر الصرف للعملة وسعر الفائدة وحجم السوق وامكانيات التوسع وتحقيق الارباح كما ان المستثمر الاجنبي عندما يتخذ قرار الاستثمار في دولة معينة يدرس الاجراءات الادارية ومركزية القرار ومستوى البيروقراطية الموجودة في تلك الدولة ومستوى استحصال الضرائب والرسوم ووجود قاعدة بيانات واحصاءات محدثة باستمرار من عدمه اضافة الى صعوبة اجراءات الاقامة وعدم استقرار القوانين والانظمة كما انه لابد من دراسة التقدم في الاطار المؤسسي وتوفير ضمانات للمستثمر الاجنبي وهي من الاركان الاساسية في تحسين مناخ الاستثمار وتساعد على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتعمل على زيادة استثماراتهم .

يعد قطاع الخدمات اهم قطاع لجذب الاستثمارالاجنبي المباشر على المستوى العالمي وعليه فان خصخصة هذا القطاع يمثل احد اسباب تهيئة المناخ النموذجي للاستثمار والذي يعمل على زيادة تدفق الاستثمارات الى الدولة . ولابد من الاشارة الى ان قطاعات النفط والغاز تعتبره عنصر جذب للاستثمارات بسبب المردود المادي القوي في زيادة حصة البلدان النفطية من الاستثمارات الاجنبية في العالم وكونه عامل مشجع لجذب الاستثمارات وبنفس الوقت لتحسين مناخ الاستثمار في البلدان

دكتوراه في الاقتصاد الدولي
مدير قسم المنظمات الدولية/دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

النفطيـــة حيث يعد مورداً طبيعيـاً وعامل رئيســي فـــي تحقيـــق النمو الاقتصـــــادي .

ان من الجوانب الهامة في تحسين مناخ الاستثمار ازالة التعقـــيدات الادارية التي تعرقـــل اعمال المستثمرين وترفع من كلفة الاستثمار وتنعكس في خفض حجم الاستثمار وعزوف بعض المستثمرين عن الاســـتثمار كما تلعب مركزية اصدار القـــرار الاقتصادي والاداري دورا معرقلا لتدفق الاستثمارات في حين يعتبر الفساد الاداري والمالي اهم المشاكل التي تعمل على ادامة غياب منـــاخ الاســـتثمار النموذجي .

يتمثل تحسين مناخ الاستثمار في تقديم الحوافز المالية والاقتصادية والقانونية لجذب المستثمرين الاجانب للاستثمار حيث تتنافس الدول حـالياً على جذب اكبر نسبة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها لحـــاجة هذه الدول الى موارد اضافية لتمويل التنمية الاقـــتصادية فيها وكذلك لحـــاجتها الى التكنولوجيا الحديثة التي يمكن لها ان تحصل عليها من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر لبناء وتحديث صناعتها ورفع قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية ورفع مستوى التبادل التجاري مع دول العالم وزيادة كفاءتها الانتاجية وزيادة التشابك القطاعي فيما بين القطاعات الاقتصادية المحلية والاستثمارات الاجنبية عندما يتم التفاعل فيما بـــين الشـــركات الاجنبـــية الاستثمارية وباقي القطا عات الاقتصادية المحلية حيث يتم تعزيز الصادرات من خلال تحسين الانتاجية وخفض كلفة الانتاج والتكنلوجيا الحديثة واساليب انتاج وتســـويق حـــديثة حـــيث تمتلك الشـــركات الاستثمارية متعدية الجنســـــية (عابرة القومية) التكنلوجيا الحـــديثة ورؤوس الاموال .وعليه فقـــد اعتمدت بـــعض الدول سياســـة انفتاحـــية تجاه الاستثمارات الاجنبية في حين بـالغت بـعض الدول الاخرى في تقديم الحـوافز المالية والنقـدية لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية . ويعتبـر اعتماد سياســة اقـتصادية - تجارية تمزج بـين استقـرار السياسة الاقتصادية والمالية وتحرير التجارة ورأس المال ومنح حوافز لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من انجح الوســائل لزيادة التدفقـات الاســتثمارية

وهناك ارتباط وثيق بين السياسة الاقتصادية المالية المتبعة وحجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة وان بـــعض البـــلدان تتميز بـــوجود العمالة الرخيصة المدربـــة وانخفاض كلفة الايجار للاراضي مع وجود تسهيلات وحوافز اضافة الى توفر الموارد الطبيعية المتعددة وفي مقدمتها النفط والغاز ومعادن متعددة .

ان من الامور التي تنعكس سلبـــــياً على مناخ الاستثمار غياب اندماج الشركات المحلية والوطنية مع شـركات اجنبـية لتطوير تلك الشـركات ولجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث يعمل الاندماج على خلق فرص عمل كبيرة اضافة الى نقل تكنولوجيا حديثة ويرفع من حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية ويعمل الاندماج بـنفس الوقـت على تحســين مناخ الاســتثمار ويســاعد في ذلك ايضا الغاء الحـــواجز التجارية والغاء القيود على انتقال رأس المال وعليه فان تنفيذ بـرامج الاصلاح الاقـتصادي والتحـول الى اقتصاد السوق يساهم في سرعة انتقال المعلومات والاتصالات والاحـصاءات وسـرعة اتخاذ القـرارات المتعلقـــة بالاســـتثمار . وانخفاض المعوقـــات البيروقـراطية والمكتبـية وتوفير ضمانات قـانونية وتشريعية لانشطة المستثمر الاجنبي ومنع الازدواج الضريبي ويعمل على تحسين مناخ الاستثمار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية وتطوير الاطار المؤسسي المتمثل بتشـجيع الاستثمار والتجارة ومحاربة الاحـتكار والفصل في المنازعات التجارية وعليه فان تحســـــين مناخ الاســـتثمار يشـمل صياغة اســتراتيجية الترويج للاستثمار الاجنبي المباشـر يتمثل في تعزيز البـنية التحتية للاقتصاد الوطني وتطوير الخدمات الحكومية في مختلف الميادين واعداد الخرائط والمشـــاريع الاستثمارية وعقد الاتفاقية الثنائية ومتعددة الاطراف الخاصة بـدعم تدفق الاســتثمار وحـضور الندوات والمؤتمرات التي تُعنى بالاستثمار الاجنبي المباشر .

ان السياســة الناجحــة في خلق مناخ اســتثماري ملائم لايتمثل في الحوافز المادية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار فحسب بل ايضا على المزايا النسبية التي يتمتع بـها الاقـتصاد الوطني والتعريف بـهذه

الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة وبذلك لن يكون الدافع الحقيقي للمستثمر الاجنبي الاستفادة من المزايا المالية والنقدية وغيرها بل الاستفادة من استغلال الميزات النسبية . كما ان سياسة الدولة يجب ان تركز على اولويات الدولة الاقتصادية والتنموية وتمنح الاولوية في الحوافز والتسهيلات لذلك النوع من الاستثمار الذي يحقق هذه الاهداف باقل كلفة فاذا كانت الحوافز والتسهيلات لزيادة تدفق الاستثمار تمثل عبئاً اقتصادياً ومالياً على الدولة يجب ان يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق اكبر من الاعباء المالية المتمثلة في الاعفاءات من الضرائب والرسوم والتسهيلات المالية الاخرى التي تضحي بها الخزانة العامة للدولة ويجب ان تكون سياسة دعم الاستثمار الاجنبي مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي كماً ونوعاً وخاصة ما يتصل بنشاط القطاع الخاص لان مشاركتة في التنمية الاقتصادية من العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويعمل على تعزيز الثقة بين المستثمرين وكذلك دور الحكومة في الاقتصاد .

لابد من حصول تغير في العلاقة فيما بين الدولة والقطاع الخاص وكذلك في النظرة الى الاستثمار الاجنبي المباشر لان عملية الاصلاح الاقتصادي تتطلب اعتماد سياسة تعمل على تشجيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وذلك بتشريع القوانين والاجراءات الداعمة والمساندة له لاداء هذا الدور وكذلك اعتماد السياسات النقدية والمالية التي تحفز القطاع الخاص المحلي بل تتجاوز ذلك الى القطاع الاجنبي من خلال سن قوانين لاتفرق في المعاملة بين القطاع الخاص المحلي او الاجنبي والعمل على تشجيع الشركات الاجنبية على اقامة علاقات انتاج وبرامج تدريبية مشتركة مع مؤسسات القطاع الانتاجي المحلي الخاص للاسراع في تدفق الاستثمارات وتعظيم الانتفاع منه وتعزيز الكفاءة الانتاجية وتحسين مناخ الاستثمار .

ان العوامل الهامة في خلق مناخ الاستثمار الملائم يتمثل في تحقيق انطلاقة تنموية تستند الى تفعيل دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتحسين الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية ومواكبة متطلبات الانفتاح الاقتصادي على الاسواق الخارجية وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من خلال مراجعة شاملة لمجموعة التشريعات والقوانين الاقتصادية وتأسيس عدد من المؤسسات الساندة لبيئة عمل القطاع الخاص ومنها اصدار قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي والتي يجب تتصف بالوضوح والمرونة في منح الاعفاءات وتقديم التسهيلات وتبسيط الحصول على الموافقات والتراخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية وتخفيف القيود امام الاستثمارات الاجنبية ومعاملة المستثمر الاجنبي بنفس مستوى معاملة المستثمر المحلي.

والتعريف بالفرص الاستثمارية والمزايا التنافسية للقطاعات والمشاريع المتاحة للاستثمار حيث يمكن من خلال التفاعل مع الاستثمارات الاجنبية اكتساب التقنيات الحديثة ومكافحة البطالة والتقليل من حدة الفقر وخلق فرص عمل مقرونة باكتساب الخبرات والمهارات وتنمية وتنويع الصادرات وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين نوعية الخدمات وتطويرها ومعالجة النقص في الموارد المالية .

وعليه فان تنمية القطاع الخاص ترتبط اولا بتعزيز بنية الاستثمار وبالسعي للتنوع الاقتصادي على المدى البعيد وتطوير شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لخلق قاعدة صناعية وخدماتية متطورة في البلاد .

وهنا تبرز الحاجة لدور منظمات رجال الاعمال لتكوين رؤية ستراتيجية متكاملة لتنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وصياغة السياسات العامة وجعلها قوة مؤثرة في توجيه السياسة الاقتصادية بشكل خاص.

ان من دوافع خلق مناخ استثماري ملائم يعمل على جذب المستثمرين وتدفق الاموال الاستثماري هو استثمار الموارد الطبيعية المتاحة القابلة للاستثمار والبحث عن الاسواق الجديدة لتعزيز الصادرات ولاشباع حاجة الاسواق المحلية وهذا السلوك الاقتصادي تدفعه حسابات الكلفة والربح التي يعتمدها المستثمر في المشاريع المعدة للاستثمار من خلال

ايجاد خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار والقطاعات التي تشملها والاهداف المطلوب تحقيقها ومدى توفير الخدمات الحكومية لخدمة هذه الاستثمارات .

تعد اهم مقومات تحسين الاستثمار هو توفير الارادة في اعلى مستويات الدولة السياسية والتشريعية والتنفذية للحاجة الى صياغة وتنفيذ ستراتيجية وطنية لخلق مناخ ملائم للاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة في سن القوانين التي توفر الامان والضمان للمستثمر الاجنبي بان استثماراته تتمتع بحماية يكفلها القانون الصادر من قبل السلطة التشريعية وقيام الحكومة بتنفيذ ذلك من خلال اجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز التنمية البشرية والاهتمام بقطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف القطاعات والتخصصات لتوفير المزيد من الموارد البشرية المدربة وتكوين عوامل جذب قوية لدى المستثمرين من خلال مناخ استثماري ملائم تدعمة وسائل اعلامية للدعاية والترويج تساهم فيها وسائل الاعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج وكذلك السفارات والملحقيات بانواعها.

لقد صدر في العراق قانون الاستثمار الاجنبي وتمت المصادقة عليه منذ عام ٢٠٠٦ وقد تضمن العديد من الحوافز والتسهيلات لخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع الأخذ بنظر الاهتمام أهداف التنمية الاقتصادية واستقرار النشاط الاقتصادي ومكافحة البطالة كما تم وضع الاطار التشريعي السليم الذي يسمح بتأسيس وتسجيل الشركات المحلية والاجنبية والمشتركة ايضاً.

كما ان العمل مستمر لرفع جميع انواع القيود المفروضة على المستثمر الاجنبي لخلق مناخ استثماري يعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل الوطن لمعالجة ضعف التراكم الرأسمالي وتطوير الصادرات وتوسيعها وتطوير النظام المالي والمصرفي وتطوير البنى التحتية للبلاد ونقل التقدم التكنولوجي والمعلوماتي.

وان الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العراق سيسهم في تقوية التعاون الاقتصادي والتحرير التجاري الذي يُعد المؤشر الاكثر ارتباطاً بتدفقات الاستثمارات الاجنبية خاصة وانه يتزامن مع سعي العراق في الانظمام الى منظمة التجارة العالمية وتعديل قوانينه واصدار القوانين الاخرى ذات العلاقة بانضمام العراق وتشريع القوانين بما لايتعارض مع قوانين منظمة التجارة العالمية .

ان الجهة المسؤولة عن الاستثمار في العراق هي هيئة الاستثمار التي تتمتع بالشخصية المعنوية بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة للاسهام في عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع الصادرات في البلاد بالاعتماد على نشاط القطاعين الخاص والعام المحليين والاستثمار الاجنبي المباشر. كما تهدف الى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار والترويج له وتبسيط اجراءات التسجيل والاجازة ومتابعة المشاريع القائمة وتقديم المشورة وتسهيل تخصيص الاراضي اللازمة وتأجيرها وادخال واخراج الاموال وعوائدها مع فتح حسابات في المصارف العراقية والاجنبية ومنح حق الاقامة في العراق للعاملين وعدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري علاوة على الاعفاء الضريبي والاستثمار في سوق الاوراق المالية بالاسهم والسندات وكذلك في مجال المحفظة الاستثمارية على ان اي تعديل على القانون لايترتب عليه اي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقرة بموجبه.